النهار ١٢-٠٧-٢٠٢١

العملة الرقمية "اللبنانية" مؤجلة حتى إشعار آخر النمس لـ"النهار": نجاحها يحدّ من طباعة النقد

موريس متى

خرج حاكم #مصرف لبنان رياض سلامة نهاية العام ٢٠١٨ معلناً أن المصرف المركزي في صدد إصدار عملة رقميّة تُستخدم محلياً بغية تسهيل اساليب الدفع وتفعيل التكنولوجيا المالية وتوفير الكلفة على المستهلك، هو مشروع العملة الإلكترونية (Digital Currency) الذي كان يفترض ان يبصر النور في العام ٢٠٢١، ولكن الظروف فرضت تأجيله.

نهاية ٢٠١٨، أعلن مصرف لبنان بدء العمل على إعداد آلية لفرض نظام مالي جديد CASHLESS SYSTEM، لإطلاق عملة لبنانية رقمية خلال عام ٢٠٢١ من ضمن آلية تنظيمية تساهم في تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً، مما يسمح بانتقال لبنان من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي. إستمرت المساعي الهادفة الى الالتزام بتاريخ إطلاق هذه العملة في موعدها، ولكن بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، أكدت مصادر مصرف لبنان تأجيل إطلاقها حتى إشعار آخر، رغم تشديد المصادر على ان التحضيرات لهذا المشروع شبه مكتملة، مع الاشارة الى ان المصرف المركزي يعتبره مشروعا خاصا بتمويل خارجي. ولكن ما هي اهمية اطلاق الدول لعملة رقمية، وهل يساهم هذا التنوع في العملات بالتخفيف من الضغوط على العملة الورقية في لبنان، اي الليرة، خصوصا لناحية وقف طباعة المزيد من النقود لتغطية التكاليف؟

ثمة مصارف مركزية عالمية بدأت بتحليل إمكانية إصدار عملات رقمية خاصة بها، منها الصين وكندا وبريطانيا وغيرها، وكان الدافع وراء هذا البحث نجاح التكنولوجيا الجديدة في القطاع المالي عبر إدخال ما يعرف بالـ CBDC اي الـ Central Bank Digital Currency، حيث يشير الخبير في شؤون الأسواق المالية #ايمن النمس الى ان "هذا النوع من النقود الإلكترونية يمكن الوصول إليها على نطاق أوسع من الاحتياطات التقليدية، كما يحتمل أن تكون لها وظائف أكبر بكثير لإنجاز معاملات التجزئة من النقد، ويتمتع هذا النوع من العملات بهيكلية تشغيلية منفصلة عن أشكال أخرى من أموال البنك المركزي. وكعملة قانونية، فهذا الامر يعني أن كلاً من النقد و#العملة الرقمية للبنك المركزي سيتم الاعتراف بهما قانونيا كوسائل تُستخدم للدفع. وبالفعل، يتراجع استخدام النقد الورقي التقليدي بشكل متزايد بسبب سهولة إجراء عمليات الدفع من خلال استخدام البطاقات والتطبيقات وأجهزة الاتصال، ولكن هذا لا يعني ان البنك المركزي سيستغني عن النقد الورقي التقليدي من نظام المدفوعات".

تتجه الانظار الى كيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية حول العالم مع تنظيم أي عملة مشفرة قد تحوّل نظام الدفع، ومن هنا يأتي الاستثمار في البحث عن تطوير عملة رقمية لكل مصرف مركزي ضمن آلية رقابية وتنظيمية محددة.

ولكن، ماذا عن لبنان؟

على مدار العامين الماضيين، فقدت الليرة اللبنانية ما يقارب ٨٠% من قيمتها، نتيجة تدهور سعر الصرف وارتفاع سعر دولار السوق الى اكثر من ١٥ الف ليرة بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي عند ١٥١٥ ليرة تقريبا، حيث فرضت البنوك المحلية قيودًا "غير رسمية" على رأس المال، وعلى عمليات السحب النقدي والتحويلات، في حين أن اللبنانيين قد استثمروا تقليديًا في العقارات أو احتفظوا بأموالهم في المصارف للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفع، إلا ان الوضع الحالي المزري غير كل شيء، بحسب النمس، مؤكدا ان اللبنانيين يبحثون حاليا عن استثمارات بديلة في العملات المشفرة.

#الليرة الرقمية

الطريقة المتوقعة لاستعمال الليرة الرقمية عند إنجازها، وفي حال ابصرت النور بحسب النمس، ستكون على الشكل الآتي:

يمكن للمستهلكين والشركات تحميل المحفظة الرقمية على هواتفهم المحمولة وتعبئتها بالمال من حساباتهم في أي بنك تجاري. ومن ثم يستخدمون تلك الأموال، مثل النقود، لإجراء المدفوعات وتسلمها مباشرةً من أي شخص آخر لديه محفظة رقمية أيضاً.

يمكن لليرة الرقمية ان تواجه صعوبات. منذ الأزمة المالية، تحوّل لبنان الى مجتمع نقدي بشكل متزايد. حتى كبار التجار يفضلون استخدام النقد في تعاملاتهم نظراً الى القيود الكبيرة على التعاملات المصرفية والبطاقات الإلكترونية.

ولكن، هل ثمة حوافز لاستخدامها؟ هذه التجربة يمكن أن تنجح أكثر مما يتصور كثيرون، وتعاميم مصرف لبنان كفيلة بذلك. فضمن إيجابيات الليرة الرقمية، ضبط السوق والحد من التلاعب، والمساهمة في اعادة هيكلة المصارف. فبدلاً من الاعتماد على وسطاء مثل المصارف وغرف المقاصة، يمكن إجراء التحويلات المالية والمدفوعات مباشرة من الدافع إلى المستفيد من دون المرور بالمصرف. ويمكن استعمال تطبيقات الليرة الرقمية للاستعاضة عن البطاقة التموينية بحسب النمس، في حال أقرّت الحكومة اللبنانية خطة دعم مالية للبنانيين الذين يعانون من الفقر المدقع.

كما يساهم هذا النوع من العملات الرقمية في التخفيف من كلفة طباعة الأوراق النقدية، وتبعات الطباعة لناحية لجم التضخم مع تأمين انتقال سلس الى عملة جديدة في حال انهيار الليرة، حيث يمكن للمصرف المركزي ايضا مراقبة انتقال العملة الرقمية من محفظة الى اخرى، وبالتالي تتبع الموقع الدقيق لكل وحدة من العمل. وينهي النمس بالتأكيد ان "الليرة الرقمية تساعد بشكل كبير في يوميات التعامل، ولكن طبعاً لن يكون دورها حل كل مشكلات الأزمة المالية أو النقدية".